



الأقليات المسلمة
في مواجهة الإسلاموفوبيا

التقرير السابع عشر
١٤٤١ هـ

ردمد: (ISSN :1658 - 127x)

رقم إيداع: (1424 / 2226)

١٤٤١ هـ / ٢٠٢٠ م

ردمد: (ISSN :1658 - 127x)

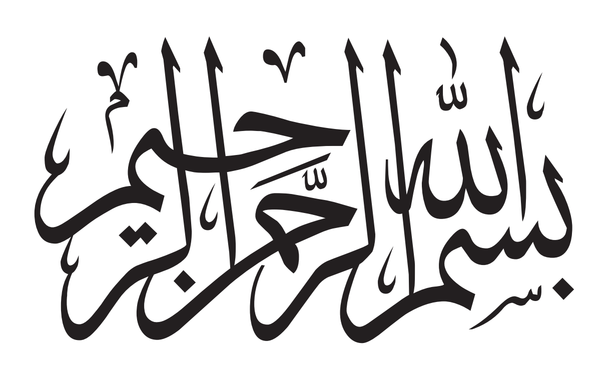
رقم إيداع: (1424 / 2226)



مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠

هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١

www.albayan.co.uk


بسم الله الرحمن الرحيم

الأقليات المسلمة في مواجهة الإسلاموفوبيا

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

أمة واحدة تتكافأ دماؤها ويسعى بذمتهم أدناهم، جسد واحد إذ اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، هذه بعض منطلقات تلك الأمة التي حفظتها على مرِّ تاريخها، هذه هي تعاليم محمد صلى الله عليه وسلم ووصيته لأمته التي لا تعرف التفريق بين العجمي والعربي ولا الأبيض والأسود إلا بمقدار التقوى.

لكنَّ المسلمين اليوم في أصقاع الأرض، تنهش لحومهم الذئاب، من الصين إلى ميانمار، ومن الهند إلى إفريقيا، ناهيك بأوروبا وبقية الدول الغربية، وقد صاروا مستهدفين في دينهم وأخلاقهم، فإن صمدوا وتمسكوا طردوا وهجروا وإلا سلخت جلدوهم تعذيبًا وغُيبت أجسادهم داخل القبور، في مآسٍ يندى لها جبين البشرية، وستظل وصمة عار في التاريخ الإنساني.

لم يشهد التاريخ حالة من الاستضعاف للمسلمين مثل ما أصابهم في السنوات الأخيرة. المستضعفون اليوم الذين يحيون كأقليات غابت عنهم عزة الإسلام التي كانت تقيهم بطش أغلبية ضاقت بنور الحقِّ ذرعًا وأرادت إطفاءه، كانوا أعزة كالجبال في بلاد ملكوها قرونًا، ثم هبت عليهم رياح الاحتلال فشردتهم وجزأتهم وألحقتهم بممالك ودول بوذية تارة ونصرانية تارة حتى صاروا أقلية في بلادهم.

ورغم ذلك كانوا يستقوون بإخوانهم في البلاد الإسلامية فتمنع عنهم شيئًا من التنكيل وتمنحهم شيئًا من نسائم الحرية يتنفسون بها إسلامهم وشعائر دينهم، وحين تغيب الأنظمة تحضر الشعوب تضامنًا مع إخوانهم المقهورين، لكن اليوم لم يعد لتلك الأقليات المستضعفة إلا الله وبقية من حمية لدى بعض الدول الإسلامية وشيء من دعاء وتعاطف إخوانهم المسلمين.

ولقد جاء هذا التقرير للتعريف بما تلاقيه الأقليات المسلمة في العالم من تضييق وتنكيل وتعذيب، استثارة لقادة الرأي وأصحاب الأمر، فعندما تشد الأطراف فتبتر يبقى الجسد من دون حراك، وإذا أسقطت الهوامش صار المركز مستهدفًا، وحقائق التاريخ تنبئك أن أندلس المسلمين كانت ثم بادت وأضحت للنصارى، ولا نرجو أن يكون هذا الجيل هو من يشهد مأساة أخرى تمحى فيها آثار المسلمين في بقعة من الأرض ويُسكت فيها الأذان وتُظْلِم فيها عن نور الله.

فنحن اليوم في أمسِّ الحاجة إلى وجود مؤسسة أو هيئة إسلامية تُعنى بشؤون الأقليات المسلمة في العالم، وتقدِّم لهم ما تستطيع من دعم، وتدافع عن قضاياهم أمام المحافل الدولية، ونحتاج

إلـى سياسـات إعلامية للتعريف بقضيتهم، ونحتـاج إلى مبادرات تربويـة وتعليمية تحفظ على تلك الأقليـات دينهم، ولعل هـذا ما دفعنا إلى تخصيص قضية الأقليات لتكون موضوع تقريرنا لهذا العام (العدد السابع عشر١٤٤١هـ) عبر أبواب التقرير المختلفة على النحو الآتي:

حيـث تنـاول **الباب الأول**: النظرية والفكر، والذي يقدم الرؤى النظرية والفكرية المتعلقة بالموضوع الأساس للتقرير، وبدأ الباب بدراسة (الأقلية المسلمة.. قراءة في المفهوم وإطلالة على الواقع)، حيث سـعت الدراسـة لسـبر أغوار هذا المفهوم، وحاولت تتبع مضامينه في اللغة، والاصطلاح السياسـي والقانوني، والفكر الإسـلامي، إضافة إلى توضيح الرقعة الجغرافية التي تنتشـر فيها الأقليات، مع تصنيف الأقليات من حيث موقفها من الجماعات التي تنشـأ فيها وتعيش معها. أما الدراسـة الثانية (حقـوق الأقليـات بين المواثيق الدولية والرؤية الإسـلامية)، فتعقد مقارنة بين ما تضمنته الشـريعة الإسلامية من حقوق للبشر وما تبشر به المواثيق الدولية من حقوق زائفة يشهد الواقع على هشاشتها.

أمـا **البـاب الثاني** وهو الملف الرئيس للتقريـر، فقد جاء بعنوان (تحديـات البقاء)، واحتوى على سـتٍّ دراسـات؛ الأولى (التحديات المعاصرة للمرأة المسـلمة في المجتمعات غير الإسـلامية «ألمانيا نموذجًا»)، تتناول الكاتبة أهم التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في الغرب وأهمها: تحديات الهوية، والعنصرية، ثم تضع أهم التوصيات التي تدعم المرأة المسلمة، ومنها أهمية إفساح المجال للمرأة داخل المراكز والمساجد ليكون لها دور وحضور.

ثاني دراسـات الباب كانت عن (صورة الأقليات المسـلمة في الإعلام.. تحـدي الحضور والتغيير)، ويوضح الكاتب مدى ما تعانيه الأقلية المسلمة من تجاهل إعلامي، ويحاول أن يقترح الحلول والبدائل لهذا التجاهل المتعمد لقضاياهم.

أما الدراسـة الثالثة فجاءت بعنوان (صعود اليمين المتطرف وأثره على مسـتقبل الأقليات المسلمة)، حيث يبين الكاتب كيف امتزج الدين المسيحي مع سيادة العرق الأبيض ليكوِّنا مزيجًا يرتكز عليه الفكر الأوروبي، وكيف تجلى هذا الفكر فأفرز جماعات وأحزابًا يمينية متطرفة سـجلت حضورًا سياسـيًّا واجتماعيًّا لافتًا في الغرب، كان له أبلغ الأثر في وجود الأقليات المسلمة، وأشار الكاتب إلى مستقبل الأقليات المسلمة في ظل صعود تلك التيارات اليمينية المتطرفة.

الدراسـة الرابعة (تحديات التعليم الديني لدى الأقليات المسـلمة وسُبل مواجهتها)، وتناولها الباحث من خـلال أربعة محاور؛ الأول تناول خريطة تصنيف الأقليات المسـلمة فـي العالم، والثاني تناول العلاقة بين التعليم الديني والهوية للأقليات، أما الثالث فتضمن أهم التحديات التي تواجه الأقليات المسلمة في التمكن من قيام تعليم ديني يحفظ لها شعائرها وهويتها، أما الرابع فتناول أهم المقترحات لمواجهة تلك التحديات.

الدراسـة الخامسـة (الرموز المسـلمة في الغرب ودورها في مواجهة الإسـلاموفوبيا)، تسعى هذه الدراسـة لتقديم إسـهام في موضوع الرموز المسلمة في الغرب، وكيف يمكن الاستفادة من حضورها الناجح لتصحيح الصورة النمطية عن الإسلام وتعزيز دور الأقلية التي تنتمي إليها.

الدراســة السادسة (الاختلافات بين الأقليات المسلمة واقعها وأثرها)، يضع الكاتب يده على قضية غاية في الأهمية وهي غياب أرضية ثابتة أو محددات واضحة لكلمة «أقلية مسلمة» اصطلاحيًّا، أما من جهة الواقع من وجهة نظره، فإن «الأقليات المســلمة» متعددة ومتباينة، فالمســلمون في الغرب إما عربًا أو كردًا أو تركًا أو سنة أو شيعة، فهم مجزَّؤُون إثنيًّا ومذهبيًّا؛ ما يضعف حضورهم الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي.

أما **الباب الثالث** في التقرير (قضايا الأقليات المســلمة)، فاحتوى على ســتِّ دراســات، الدراسة الأولى (مســلمو أوروبا والمشاركة السياسية: بين ســياقات التهميش وضرورات الاندماج)، يشير فيها الكاتب إلى مدى معاناة المســلمين من التهميش المتعمد، لكنه يوضح في الوقت نفســه أهمية المشاركة السياسية للمسلمين وعدم الاستسلام للحالة الانعزالية التي يدفعهم إليها المجتمع الغربي.

ثاني تلك الدراســات (معانــاة الروهينجا في ميانمار بين الاضطهادات الداخلية والإســتراتيجيات العالمية)، يوضح فيها الباحث مستويات التحدي التي تواجه مسلمي الروهينجا، ويحلل أبعاد المواقف الدولية والإقليمية، ويشــير إلى أســباب معاناة المســلمين في الداخل من خلال تحليل تركيبة المجتمع والنظام الحاكم.

الدراســة الثالثــة في هذا البــاب (الإيجور.. لماذا تســعى الصين لتذويب هويتهم؟)، أشــار الكاتب فيهــا إلى تصاعد حملات التعذيب ضد مســلمي الإيجور في الآونــة الأخيرة، ومدى الضعف الدولي والإســلامي خاصة في مواجهة تلك الحملات، ويشــير إلى أن الصعود الاقتصادي للصين دفع كثيرًا من الدول لتفضيل مصالحها الاقتصادية على دعم قضية مسلمي الإيجور.

أما الدراســة الرابعة (الأقلية الإســلامية فــي الهند بين جراحات الماضــي وإكراهات الحاضر)، فتنــاول الباحــث فيهــا التحديات التي تواجه مســلمي الهند من خلال محوريــن مهمين؛ الأول: أن المسلمين حكموا تلك البلاد قبل الاحتلال البريطاني، والثاني: أن انفصال باكستان كدولة إسلامية للهنود دفع الهند لمحاولة طمس أي هوية للمســلمين بدافع صبغ الهند بالصبغة الهندوسية وطمس أي وجود لدين آخر.

الدارســة الخامسة (مســلمو إفريقيا الوسطى.. واقعهم ومســتقبلهم)، عرض فيها الكاتب لقضية مهمة، وهي أن الأقلية المسلمة تتعرض لانتهاكات عبر تاريخها الممتد في هذه الدولة منذ نشأتها عام (١٩٦٠م). أي أن العنف ضد المسلمين ليس وليد الأعوام الأخيرة فقط، لكنه يشير إلى أنه في الآونة الأخيرة نحت الأمور للتهدئة، ويورد الكاتب في نهاية بحثه عددًا من التوصيات حتى لا تتكرر المأساة.

آخر دراسات هذا الباب كانت عن (الأندلسيون بعد سقوط غرناطة)، حاولت هذه الدراسة البحثية التعريــف بمجهودات الأندلســيين في الصمــود ومحاولتهم الحفاظ على دينهم، وإنشــاء المجموعات التــي تتولى شــأن الدعوة والتعليم والإنفاق المالي والدفاع القانونــي وغير ذلك، وهذا بِعدِّهم نموذجًا للأقليات الإسلامية في أطراف الأرض الإسلامية التي واجهت تحديات البقاء والتأثير.

ثــم يأتي **البــاب الرابع** (العلاقات الدولية) متنــاولًا عددًا من القضايا الدولية وانعكاســاتها على قضايا الأقليات المسلمة من خلال ثلاث دراسات.

الدراســة الأولى (المؤسسات الحقوقية الدولية وموقفها من قضايا الأقليات المسلمة)، تناولت مدى عجز المؤسسات الدولية عن القيام بدورها تجاه الانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة وحصر جهودها في بعض الاجتهادات المتفرقة، وأشارت إلى مساحات التسييس الواسعة في التعامل مع ملف الأقليات المسلمة بين التجاهل أو التهوين من أوضاعها.

أما الدراســة الثانية (توظيف الأقليات المســلمة كأداة لنشــر القيم الغربية في العالم الإســلامي)، فبينت كيف وظفت الحضارة الغربية المادية الأقليات المســلمة في تفكيك القيم الإسلامية، ثم تركيب قيم غير إســلامية مكانها، ثم جعل فرد الأقليات المســلمة نموذجًا للفرد المسلم في العالم الإسلامي. ووضعت الدراسة مقترحات لحماية هوية الأقليات المسلمة من التيه والتوظيف.

الدراســة الثالثة جاءت بعنوان (المؤسسات الرسمية الإسلامية وقضايا الأقليات المسلمة)، وأشارت إلى مدى المســؤولية الملقاة على عاتق منظمات العالم الإســلامي ومؤسســاته الرسمية تجاه الأقليات الإسلامية كمنظمة التعاون الإسلامي والجامعات الإسلامية الكبرى، وكيفية تفعيل دور تلك المؤسسات في دعم قضية الأقليات المسلمة.

أمــا **البــاب الخامس** فقد احتوى على دراســتين تتناولان قضايا العمل الإســلامي، الأولى بعنوان (المؤسســات الدعوية في الغرب، ودورها في توعية المسلمين)، وتوضح مدى الدور المنوط بالمؤسسات الدعوية في الغرب وأهميته في حياة المســلمين، حيث تحتاج تلك المؤسســات إلى رؤى جديدة لتكون مؤسسات جامعة لكل أطياف الوجود الإسلامي في الغرب.

أما الدراســة الثانية فجاءت بعنوان (رؤى إســتراتيجية نحو إنشــاء هيئة إســلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم)، وتسعى لوضع إطار مؤسسي ينظم الأقلية المسلمة ووجودهم لتصبح لهم هيئة دولية لها فروعها المحلية والإقليمية؛ كي يتعاون كل أو أغلبية الأقليات المسلمة لحماية مصالحهم وتخفيف معاناتهم، والسعي لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها.

الفهرس

رؤى إستراتيجية.. نحو إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم



عبد المنعم منيب

كاتب وباحث سياسي.

مستخلص

تقع العديد من الأقليات المسلمة تحت وطأة قدر ما من الاضطهاد أو التضييق، بلغ بعضه أشده كما في حالات مسلمي الصين «الإيغور» ومسلمي ميانمار أو مسلمي الهند، وبعضهم ظل اضطهادهم في حدود دنيا كما في حالات الأقليات الإسلامية في بعض الدول الأخرى.

ولا يخفى على أي مراقب أهمية السعي لتخفيف معاناة الأقليات المسلمة حتى لو كانت المعاناة تختلف من بلد لآخر من حيث طبيعتها أو أسلوبها أو شكلها، وكذا السعي لتحسين أوضاع الأقليات المسلمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها.

إذ ثبت أن وجود المسلمين كأقليات قائم في عشرات الدول، وله حضوره الدِّيني والثقافي والاجتماعي، وأحياناً الاقتصادي بل والسياسي، وهذا الوجود يتعرض لبعض الضغوط والمخاطر، فمن الطبيعي والمنطقي أن ينظم المسلمون وجودهم لتصبح لهم هيئة دولية لها فروعها المحلية والإقليمية كي يتعاون كل أو أغلبية الأقليات المسلمة لحماية مصالحهم وتخفيف معاناتهم والسعي لتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، وهذا أمر يوجبه العقل والنقل.

رؤى إستراتيجية.. نحو إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم



عبد المنعم منيب

كاتب وباحث سياسي.

المقدمة

يبلغ عدد المسلمين في العالم نحو (١,٦) مليار مسلم ومسلمة، ولكن ما يقرب من ثلث هذا العدد يعيشون كأقليات في دولٍ أغلبيةُ مواطنيها من غير المسلمين، وهذه الحالة هي التي يطلق عليها أقلية مسلمة، يقول المستشار الدكتور جمال الدين محمد محمود: «يستخدم مصطلح الدول الإسلامية، والدول ذات الأقلية المسلمة، في المجالات السياسية، وفي مجال خدمة الإسلام والدعوة إليه، وتوجد عدة مقاييس لتحديد ما يطلق عليه دولة إسلامية، وما يطلق عليه أقلية إسلامية، في دولة من الدول، ومن أدق تلك المقاييس بلا شك، المقياس العددي، إذ تعدُّ الدولة التي يزيد عدد المسلمين فيها على ٥٠٪ من السكان، دولة إسلامية، فإذا نقصت النسبة عن ذلك، كان المسلمون أقلية في الدولة المعنية»[(١)].

ولا يخفى أن العديد من هذه الأقليات المسلمة تقع تحت وطأة قدر ما من الاضطهاد أو التضييق بلغ بعضه أشده كما في حالات مسلمي الصين «الإيغور» ومسلمي ميانمار أو مسلمي الهند، وبعضهم ظل اضطهادهم في حدود دنيا كما في حالات الأقليات الإسلامية في بعض الدول الأخرى[(٢)].

ولا يخفى على أي مراقب أهمية السعي لتخفيف معاناة الأقليات المسلمة حتى لو كانت المعاناة تختلف من بلد لآخر من حيث طبيعتها أو أسلوبها أو شكلها، وكذا السعي لتحسين أوضاع الأقليات المسلمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنهوض بها، ومن هنا كان إنشاء هيئة إسلامية دولية

---

(١) راجع: د. أحمد الخاني، الأقليات المسلمة في العالم على الرابط التالي:

http://bit.ly/2qLPsvr.

(٢) مما قد يخفى على الكثيرين أن هناك (١١) دولة من كبريات الدول بالاتحاد الأوروبي لم تعترف بعد بالإسلام كدين وعدم الاعتراف هذا يمنع الكثير من الميزات والحقوق التعليمية والمعنوية والاقتصادية عن المسلمين بعكس الديانات الأخرى المعترف بها بنفس الدول وهذه الدول الـ(١١) هي ألمانيا (٥٪ من مواطنيها مسلمون) وإيطاليا واليونان وإيرلندا والسويد (١٠٪ من مواطنيها مسلمون) وسويسرا (٦٪ من مواطنيها مسلمون) والمجر والدنمارك (٥٪ من مواطنيها مسلمون) وبولندا وليتوانيا، في حين أصدرت سلوفاكيا قانونا عام ٢٠١٦م يمنع الاعتراف بالإسلام. راجع تقريرًا بدون مؤلف، الإسلام بأوروبا.. دول تعترف وأخرى تنتظر، على الرابط التالي:

http://bit.ly/2PjXZzU

كما أن هناك ألوانًا أخرى من معاناة مسلمي أوروبا وأمريكا الشمالية يمكن الاطلاع على طرف منها في تقرير: الإسلاموفوبيا.. معاناة المسلمين في ديمقراطيات الغرب، على الرابط التالي:

http://bit.ly/2BNbT5G.

للأقليات المسلمة في العالم أمر مهم ودراسته مهمة لا سيما مع تنامي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع الأحداث، وكذا دورها البارز في التأثير في الشؤون العامة على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، وفى هذا الإطار تأتي أهمية هذه الورقة البحثية لتحاول أن تسد ثغر الجانب النظري لفكرة هذه الهيئة.

تمهيد:

يمكن أن نلاحظ أن الأقليات الإسلامية تنتشر في العالم كله تقريبًا، فهي كما قال دكتور حامد ربيع محقًّا: «لا توجد دولة آسيوية لا تعرف الإسلام، يندر أن توجد دولة إفريقية وليست بها ولو أقلية مسلمة»، إلى أن يقول: «الأقليات المسلمة أضحت بفضل التطور الديمقراطي والتجانس بين قوى الأغلبية المتصارعة قادرة على أن تمارس تأثيرًا أكبر من حجمها الحقيقي، عندما تقف قوتان كل منهما في مواجهة الأخرى بتوازن معين، فإن قوة صغيرة محدودة قادرة على أن تتحكم في الموقف بانضمامها لأى من الطرفين؛ إنها قصة الصهيونية الأمريكية في تعاملها مع كل من الحزبين: الديمقراطي والجمهوري، هذه الظاهرة برزت واضحة في انتخابات الهند حيث استطاعت الأقلية المسلمة أن تمكن أنديرا غاندي من العودة إلى الحكم وهي اليوم مدعوة لأن تؤثر تأثيرًا مماثلًا في فرنسا»[(١)] أ.هـ.

(١) حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية، ص ٤١، ط دار الموقف العربي، القاهرة أولى ١٩٨١م.

إنشاء هيئة إسلامية دولية للأقليات المسلمة في العالم أمر مهم ودراسته مهمة لا سيما مع تنامي الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في صنع الأحداث

وعندما يحدد د. حامد ربيع عناصر الضعف التي منعت وما زالت تمنع القوى الإسلامية من أن تؤدي دورها في العالم المعاصر، يذكر خمسة أسباب وأحدها هو عدم وجود تنظيم دولي ثابت له الصفة المؤسسية يعبر عن تلك الإرادة الإسلامية[(٢)].

وإضافة لما ذكره د. حامد ربيع بشأن هذا العمل المؤسسي غير الحكومي وأهميته منذ أربعين عامًا[(٣)]، فإن كل مراقب سياسي يدرك اليوم ما كان أشار إليه حامد ربيع منذ أربعين عامًا من تنامي التأثير السياسي لفواعل غير حكومية - كالمنظمات والشركات - على المستويات المحلية والإقليمية والدولية بحيث صار تأثيرها يضاهي تأثير الدول والحكومات بل بعضها صار يتفوق أحيانًا على بعض الدول والحكومات.

ومن هنا تأتي أهمية ومدى نفع إنشاء هيئة أو منظمة دولية تعنى بشؤون الأقليات المسلمة.

فلسفة التكوين والإطار الفكري لعمل الهيئة المقترحة:

إذ ثبت أن وجود المسلمين كأقليات قائم في عشرات الدول، وله حضوره الدِّيني والثقافي

(٢) حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية، ص ٤٣، مرجع سبق ذكره.
(٣) إضافة لما نقلناه عن د. حامد ربيع آنفًا بهذا الشأن، فإن كتابه الإسلام والقوى الدولية مليء بالتوضيحات بشأن دور جماعات الضغط (اللوبي) والشركات عابرة القوميات وغير ذلك من الفواعل السياسية غير الحكومية التي أكد أن دورها وتأثيرها السياسي يزداد في العالم كما نبه على أهمية استفادة الأمة الإسلامية من هذه المتغيرات السياسية الجديدة، وهذا هو لب كتابه الإسلام والقوى الدولية.

والاجتماعـي، وأحيانًا الاقتصادي بل والسياسـي، وهـذا الوجود يتعرض لبعـض الضغوط والمخاطر، فمن الطبيعي والمنطقي أن ينظم المسلمون وجودهم لتصبح لهم هيئة دولية لها فروعها المحلية والإقليمية كـي يتعاون كل أو أغلبية الأقليات المسـلمة لحماية مصالحهـم وتخفيف معاناتهم والسـعي لتحسـين أوضاعهـم السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية والثقافيـة والنهـوض بها، وهذا أمـر يوجبه العقل والنقل، فالعقل يدلنا على أن التعاون والاتحاد يتيح قدرة وتأثيرًا بأكثر ممـا يتيح التفرق والتفرد، كما نـرى في أغلب دول العالم كيـف أن أقليات تنتمي لأديـان أخـرى (أو تنتمـي لأعـراق أو قومية ما) تتحزب وتنتظم في منظمـات تمكنها من التعاضد والتناصر والتسـاند معًا بما يحقق لكل المنتمين لها ليس مصالحهم الشـخصية فقط بـل ويحقق لكل المنتمين لهـم منعة من الظلم وتأثيرًا بالغًا في بقاع واسعة من العالم على أي قرار دولي أو حكومي ما دام يهمهم التأثير فيه، فما الذي يمنع المسلمين من أن يسلكوا الدرب نفسه؟

أما من جهة ندب الشرع لهذا التنظيم للأقليات المسلمة وسلكها كلها أو أغلبها في سلك هذه الهيئة المقترحة، فإن أول ما يتبادر لذهن أي مسلم ويفهمه بسـهولة هو قول النبي ﷺ: «المسلم أَخو المسلم لا يظلِمُه وَلَا يُسـلِمُهُ، ومـن كان في حاجة أَخيه كان اللهَ في حاجته، ومن فَرَّجَ عن مُسْلِم كُرْبَةً فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بها كربةً يومَ القيامَةِ، ومن سـتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللـهُ يـومَ القيامَة»[(١)]، وقولـه ﷺ: «لِيَنْصُر الرجلُ أخَـاهُ ظَالمًا أو مَظلُومًـا؛ إنْ كَانَ ظَالمًا فَلْيَنْهَهُ، فَإنَّهُ لَهُ نُصْـرَةٌ، وإنْ كَانَ مَظلُومًا فَلْيَنْصُرْهُ»[(٢)]، ولم يعد هناك شـك في هذا الزمن أن نصرة المسلم لأخيه المسلم ورفع الظلم عنه وقضاء الكثير من حاجاته وتفريـج الكثير من كرباته لـن يتحقق إلا بالتعاون المنظم الذي لا يكاد يتحقق إلا عبر إنشاء مثل هذه الهيئة التي نقترحها هنا، ومما لا يكاد يخفى على مسـلم أن القاعدة الفقهية المشـهورة تؤكد أن «ما لم يتم الواجب إلا به فهو واجب»[(٣)].

وانطلاقًـا من هذا كله فإن القاعدة الاجتماعية لـ«الهيئة الإسـلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» سـتكون أبناء الأقليات المسـلمة في العالم ويضـاف لهـم كل من أراد أن يسـاندهم من أبناء الدول الإسـلامية من باب الأخوة الإسلامية قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [**الأنبياء**: ٩٢]، وقال أيضًا في سـورة أخرى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ [**المؤمنون**: ٥٢]، فقـرن الله عز وجل بـين وحدة الأمة والأمر بعبادته سـبحانه في الآية الأولـى، في حين قرن بـين وحدة الأمة والتقوى في الآية الثانية، كما أنه سبحانه قرن بين الإيمان والأخوة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [**الحجرات**: ١٠] ولتوسـيع الركيـزة الاجتماعية لهـذه الهيئة فعليها ألا تتبنى توجهًا سياسيًّا يتلون بلون حزب ما أو دولة ما ولا تتبنى مذهبًا فقهيًّا أو حركيًّا واحدًا، كي تظل هذه الهيئة مظلة واسـعة يستظل بها كل أبناء الأقليات المسلمة أيًّا كان لونهم السياسي أو مذهبهم الفقهي أو ميلهم الحزبي والحركي.

وهـذا كلـه يقتضي تبنـي توجه فكري يسـمح باسـتيعاب الآراء الإسـلامية المتعـددة في شـتى

---

(١) رواه البخـاري ومسـلم وأحمـد وأبو داود والترمـذي وغيرهم، راجع: جـلال الدين السـيوطي، الجامع الكبير، ط الأزهر الشـريف، ثانية، القاهرة ٢٠٠٥م، حديث رقم ١١٨٨٠، جـ٤ ص١٦٦.

(٢) رواه البخاري ومسـلم وأحمد وغيرهم، راجع: جلال الدين السيوطي، الجامع الكبير، مرجع سبق ذكره، حديث رقم ١٨٤٧١، جـ٧ ص ٣٨٧.

(٣) انظـر: تـاج الديـن عبد الوهـاب بن تقي الدين السـبكي، الأشـباه والنظائـر، ط دار الكتب العلمية، أولـى، بيروت ١٩٩١م، جـ٢ ص ٨٨ ومـا بعدهـا، وأيضًا: محمد صدقـي بن أحمد بن محمـد آل بورنو، موسوعة القواعد الفقهية، ط مؤسسة الرسالة، أولى، بيروت ٢٠٠٣م، جـ ٩ ص ٢١٧ وما بعدها.

المجالات مهما كان تنوعها، وتحويل كل الخلافات في الرأي الفقهي أو السياسي أو الإداري إلى تنوع مقبول يثري التجربة في إطار من الوحدة الإسلامية الشاملة عبر آلية الشورى بمفهومها الإسلامي.

ولن يتسنى تحقيق هذه الوحدة مع التنوع إلا بالتحلي بأدب الخلاف في الإسلام والذي يجسده سلوك فقهاء المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة والمتبوعة في العالم الإسلامي، حيث تتلمذ الإمام محمد بن إدريس الشافعي على إمام دار الهجرة مالك بن أنس كما تتلمذ على كبار تلامذة أبي حنيفة، فها هو ذا الإمام محمد بن إدريس الشافعي يعايش إمام المذهب المالكي ثم أصحاب إمام المذهب الحنفي، ثم ينشئ مذهبه ومع هذا يتتلمذ أحمد بن حنبل على الإمام محمد بن إدريس الشافعي[١]، وهكذا نجد تعايش المذاهب الأربعة في هذه المرحلة التاريخية بل وتفاعلها علميًا واجتماعيًا معًا بسلوك إيجابي أفاد وأثرى فقه الأمة وحضارتها، ولو تفحصنا سيرة عمالقة الفقه والحديث وسائر العلوم الشرعية الآخرين في فترات ازدهار الأمة علميًا وأخلاقيًا وحضاريًا لرأينا تكرارًا لنفس سيرة أئمة الفقه الأربعة، لكن استقصاء تفاصيل ذلك كله يطول أمره، وإنما ضربنا مثلًا يكفي، وهذا المثل مهم لأن مسائل الفقه اتكأت عليها خلافات المسلمين في هذا العصر وفَرَّقتهم في سبل الكراهية والشقاق بغير وجه حق (والسياسة هي تابعة للفقه حقيقة ومتفرعة منه).

إن عمل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» هو في مجمله عمل سياسي وإداري واجتماعي واقتصادي، ومن ثم فهو محكوم بالفقه بشكل عام وبالسياسة الشرعية بصفة خاصة، وإنما يرتكز الفقه على ركيزة كلية هي أصول الفقه، في حين تنتظم أمهات مسائل الفقه في قواعد عامة هي القواعد الفقهية.

وانطلاقًا من هذا فإن هذه الهيئة ستحتاج إلى قدر من الاجتهاد الفقهي، وهو أمر متوافر وميسور للمتخصصين المؤهلين، ولكن الذي لا بد أن نشير إليه هنا هو أهمية عدد من ركائز الاجتهاد وهي ثلاث؛ اثنان أصليان والثالث متولد عنهما، فالأول هو دليل «المصالح المرسلة» وهي المصالح التي لم ينص الشرع على اعتبارها ولا إلغائها تحديدًا، ولكن مجمل الأدلة الشرعية تشير إلى اعتبار جنسها شرعًا، وهذا المسلك في الاجتهاد الفقهي قد اعتبره الصحابة والفقهاء من بعدهم في كثير من الأمور، ولكن بشروط معروفة لدى المتخصصين في الفقه وفى علم أصول الفقه[٢].

أما الركيزة الثانية من الأدلة التي من المناسب أن يرتكز عليها الاجتهاد السياسي الشرعي والإداري لهذه الهيئة فهو دليل «سد الذرائع»؛ أي تحريم أمر ظاهره الإباحة ويأتي تحريمه لأنه يؤدي إلى أمر محرم[٣]، وفي الحديث النبوي الشريف: «من يتوق الشر يوقه»[٤].

---

(١) حول ترجمة الإمام الشافعي ومشايخه وتلاميذه، انظر: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ط دار الكتاب العربي، أولى، بيروت ١٩٨٧م، جـ١٤ ص ٣٠٤ وما بعدها.

(٢) حول المصالح المرسلة انظر: محمد الأمين الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه، ط مكتبة العلوم والحكم، خامسة، المدينة المنورة ٢٠٠١م، ص ٢٠١ وما بعدها. وفخر الدين الرازي، المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق طه جابر فياض العلواني، ط مؤسسة الرسالة، ثالثة بيروت ١٩٩٧م، جـ٦ ص ١٦٢ وما بعدها.

(٣) حول سد الذرائع انظر: محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، ط دار الخير، ثانية، دمشق ٢٠٠٦م، جـ١ ص ٢٧٩ وما بعدها. ومحمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو، ط دار الكتاب العربي، أولى، دمشق ١٩٩٩م، جـ٢ ص ١٩٣.

(٤) رواه الطبراني في الأوسط (١١٨/٣) عن أبي الدرداء، والدارقطني=

«تقدير واعتبار المآل» عند اتخاذ قرار أو إصدار فتوى أو تقرير موقف ما هو الركيزة الثالثة، ولا شك أن حصيلة تقدير المصالح بشكل عام والمرسلة منها بشكل خاص، وكذا سد الذرائع يؤدي إلى تقدير المآل ومراعاة هذا المآل، «فالمفتي حين يفتي لا يقوم بتعدية الأحكام دون نظر إلى عواقبها واعتبار مآلاتها من حيث تحقق المقصد الشرعي في تلك النازلة التي يريد تنزيل الحكم الشرعي عليها، فيوازن بين المصالح والمفاسد»[(1)]، ولعل أبرز وأشهر دليل على وجوب تقدير المآل عند تنزيل الحكم الشرعي هو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [**الأنعام**: ١٠٨].

وإنما أطلنا في ذكر الإطار الفكري لعمل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» كي تتلافى هذه الهيئة الآفات الفكرية التي باتت تفترس أغلب طاقات المسلمين في هذا العصر، تلك الآفات التي باتت تنطلق من الغلو تارة -بدعوى الالتزام الفقهي- أو تروج للتهاون والانبطاح تارة أخرى -بدعوى المصلحة- في حين الإطار الفكري المقترح في هذه الورقة هو منهج ملتزم فقهيًا دون تشدد غالٍ ولا ترخص في غير محله.

=في العلل (٢١٩/٦)، وأبو نعيم في الحلية (١٧٤/٥)، والبيهقي في الشعب (٣٩٨/٧)، وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء: أخرجه الطبراني والدارقطني في العلل من حديث أبي الدرداء بسند ضعيف (١٤١/٣)، وحسنه الألباني في الصحيحة (٣٤٢).

(١) راجع: يوسف بن عبد الله أحميتو، مبدأ اعتبار المآل في البحث الفقهي، ط مركز نماء للبحث، أولى، بيروت ٢٠١٢م، ص ٩ وما بعدها.

الأهداف وإستراتيجية تحقيقها:

هناك العديد من الأهداف التي يمكن أن تمثل بمجموعها الهدف العام لإستراتيجية محددة المعالم لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، وأبرز هذه الأهداف هي:

أولًا: الحفاظ على وجود الأقليات الإسلامية في مواطنها الحالية مع الحفاظ على تمتعها بكل حقوقها سواء الحقوق الدينية من قبيل حرية العقيدة وممارسة الشعائر والسلوك الإسلامي أو الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية مثل الممارسة السياسية والحصول على فرص التعليم والعمل المناسبة والعلاج والسكن ونحو ذلك، على ألا يقتصر ذلك على الحد الأدنى من هذه الحقوق بل يشمل تطوير مكانة الأقلية المسلمة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا دون بغي أو عدوان.

الأقليات المسلمة أضحت بفضل التطور الديمقراطي والتجانس بين قوى الأغلبية المتصارعة قادرة على أن تمارس تأثيرًا أكبر من حجمها الحقيقي

ثانيًا- حضانة الداخلين الجدد في الإسلام ومتابعتهم وتنمية إيمانهم، وتهيئة مناخ إسلامي لهم يساعد على الحياة الإسلامية الصحية.

ثالثًا- استقبال المسلمين الوافدين أو المهاجرين الجدد ومساندتهم حتى يجدوا لهم سندًا يستندون إليه في عالم جديد وغريب عليهم، وتهيئة جو لهم يتنفسون فيه الإسلام.

رابعًا- المساعدة في أن يكون للمسلمين تجمعاتهم الخاصة في المدن الموجودين فيها، وأن تكون لهم مؤسساتهم الدينية، والتعليمية، والاجتماعية والإعلامية، فالهدف هو أن يكون لهم مجتمعهم

الصغير داخل المجتمع الكبير، لئلا يذوبوا في المجتمع غير الإسلامي، فالمطلوب هو انفتاح دون ذوبان، وهو انفتاح صاحب الدعوة الذي يريد أن يفعل ويؤثر، لا المُقلد المستسلم الذي غدا كل همه أن يساير ويتأثر بثقافة وتقاليد غريبة عن الإسلام وتعاليمه[1].

خامسًا- المساعدة في أن يكون للأقليات المسلمة علماؤها وشيوخها، الذين يجيبونهم إذا سألوا، ويرشدونهم إذا جهلوا، ويوفقون بينهم إذا اختلفوا على أن يكون هؤلاء العلماء على صلة وثيقة بواقع الأقلية التي يتولون الإفتاء لها كي تسلم الفتوى من أي خطأ كما ينبغي أن يكون التواصل بين العلماء وبين الأقلية التي يتولون إرشادها والإفتاء لها ميسرًا[2].

سادسًا- الاهتمام بالعقول المسلمة المتميزة التي تعيش ضمن الأقليات المسلمة للمحافظة على استمرار ارتباطها بعقيدتها وتعاليم دينها وثقافة أمتها المسلمة.

فإذا كانت هذه حقيقة واقعة، فلا يجوز لنا بحال أن ندع هذه العقول الكبيرة تنسى عقيدتها، وأمتها وتراثها، ودارها، ولا مفرَّ لنا من بذل الجهد معها حتى تكون عقولها وقلوبها مع أوطانها وشعوبها، مع أهليهم وإخوتهم وأخواتهم، دون أن تفرط في حق الوطن الذي تعيش فيه وتنتسب إليه.

وإنما يتحقق ذلك إذا ظلّ ولاؤهم لله ولرسوله وللمؤمنين، وظلَّت هموم أمتهم تؤرقهم، ولم تشغلهم مصالحهم الخاصة عن قضايا أمتهم العامة، كما يفعل ذلك يهود العالم أينما كانوا من أجل إسرائيل.

فواجب هذه الهيئة ألا تدع هؤلاء لدوامة التيار المادي والنفعي السائد في الغرب، تبتلعهم، وأن يُذكّروا دائمًا بأصلهم الذي يحنون دائمًا إليه»[3].

سابعًا- التضامن والتآزر بين مختلف الأطراف المسلمة في مختلف بلدان العالم من أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفًا بجانب مساندة ونصرة قضايا المسلمين في مختلف ربوع العالم، ولكن هذا الأمر له مقياس محدد ينبغي عدم إغفاله وهو الموازنة بين مصلحة الأقلية المسلمة المحلية في دولة ما وبين مصالح إسلامية إقليمية أو دولية أو حتى محلية في مكان آخر، فلا تضحي الأقلية المحلية بمصالح مؤكدة وأهداف مهمة من أجل أهداف إسلامية دولية أو إقليمية ظنية أو متوهمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبشكل عام ينبغي ألا يطغى الاهتمام الأممي أو الدولي على الاهتمام المحلي والأهداف التي تمليها الاحتياجات والمشكلات المحلية بل يتم مراعاة الجانب الأممي في إطار الجانب المحلي من الأهداف والاهتمامات والمصالح، ولتوضيح الأمر نذكر أنه حدث في إحدى الدول الأوروبية الكبرى أن حل موعد الانتخابات وكانت قوى اليمين تتخذ موقفًا إيجابيًا من القضية الفلسطينية

> **إن عمل "الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم" هو في مجمله عمل سياسي وإداري واجتماعي واقتصادي، ومن ثم فهو محكوم بالفقه بشكل عام وبالسياسة الشرعية بصفة خاصة**

---

(1) د. يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

(3) انظر: يوسف القرضاوي، الأقليات الإسلامية والسياسة، على الرابط التالي:
https://www.al-qaradawi.net/node/2146

فـي حين كانـت تتخذ موقفًا سـلبيًّا مـن قضايا الهجرة وشروط الإقامة وحقوق المهاجرين خاصة المسـلمين منهم، وكان موقف اليسـار متعاطفًا مع إسـرائيل وفي الوقت نفسه يؤيد حقوق المهاجرين والمسلمين في هذه الدولة نفسها، وكان للمسلمين صـوت مؤثر في هذه الانتخابـات، فأي الفريقين يساند المسلمون؟

هـل يسـاندون من يدعـم وجودهـم وحقوقهم المحليـة أم مـن يضيـق عليهـم ويطـرد بعضهم ويزعزع وجودهم المحلي في مقابل دعمه للقضية الفلسطينية دوليًّا، ذلك الدعم الذي أثبتت الخبرة التاريخية أنه دعم شعارتي ومظهري أكثر من كونه مؤثرًا في الواقع العملي على الأرض؟

هــذا هو الإشـكال الذي ننبه علـى أهمية حله بموازنـة دقيقة تراعي كل الأبعاد المحلية والدولية بجانب الالتزام الإسلامي الأممي.

وبعـد تحديـد الأهـداف لا بـد مـن التبصـر بحقيقـة وواقع النظام الدولي كـي يمكن التعامل معه بإسـتراتيجية ناجحة لتحقيق هذه الأهداف، والنظام الدولي ما هو إلا النظام الأوروبي للتحكم والهيمنـة على العالم، وهذا النظام ترجع نشـأته الحاليـة إلى صلح وسـتفاليا ١٦٤٨م وما تلاه من معاهدات بالسـنوات التالية، لأنه هو الذي أرسى دعائم نظام «ما» ينظم طبيعة وآليات العلاقة بين القوى الأوروبية بما فيها بابا الكنيسة الكاثوليكية (وما يتبعه من أملاك)، وهذا النظام الأوروبي (بما حملـه من تعاون وصراع وفق آليات ارتضتها هذه القوى) هـو الذي أدار تاليًا عملية تصفية الوجود السياسـي الإسـلامي كقوة دولية عظمى، واحتل كل العالم الإسلامي بدوله وممالكه وإماراته المتفرقة بأشـكال مختلفـة، هـذا النظام شـهد اختلالات متعددة بسـبب احتدام التنافـس بين قواه ليخرج عن المسـتوى المسـموح به بين قواه المكونة له في ثلاث حروب هي العالمية الأولى والثانية ثم الحرب الباردة، لكنه ظل إزاء المسلمين موحد الأهداف.

وهــذا النظام الدولـي تغيرت رؤوسـه على مر التاريـخ من دول أوروبية لأخرى إلى أن اسـتقرت أخيرًا منذ ١٩٩٠م في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الآن[١]، والولايـات المتحدة وإن كانت خارج أوروبـا إلا أنها ابنة أوروبا ثقافـة وحضارة ودينًا وشعبًا.

هذا النظام هو النظام الرسمي الذي يملك صنع الحـدث في العالم، ولكن لتكتمل الصورة لا بد أن نعى أن هناك نظامًا شعبيًّا يظهر وكأنه موازٍ لهذا النظـام، لأن له مزاجه المختلف أحيانًا ولأن صوته عالٍ جدًّا.

هذا النظام الشـعبي يتمثل في حركات شـعبية غيـر حكوميـة[٢] تدافع عـن حقوق الإنسـان أو الحيـوان أو البيئـة أو عن قيم إنسـانية أو يدافع عـن الضعفـاء والمظلومين، وهـؤلاء صوتهم عالٍ لحـد كبير في أوروبـا والولايات المتحدة بسـبب طبيعة الحريات المتاحة هناك، لكن تأثيرهم بشأن تعديل أو تحسين (فضلًا عن تغيير) ثوابت النظام الدولي منعدمة، فقد رأينا عشـرات الملايين منهم يتظاهرون في أوروبا وأمريكا ضد غزو العراق عام ٢٠٠٣م، ومع هذا تم احتلال العراق واستمروا في

---

(١) بدأت محاولات روسـيا الاتحادية لتبوء مكانة قوة عظمى دولية -على غرار الاتحاد السوفيتي المنحل- تؤتي بعض النتائج في الثلاث سنوات الأخيرة، كما أدى تعاظم قدرة الاقتصاد الصيني -بعد أن صار الثاني على العالم بنحو (١٤) تريليون دولار ناتج قومي تاليًا للولايات المتحدة الأمريكية- إلى سـعي الصين بخطى حثيثة لمزاحمة الولايات المتحدة لكـن مـا زالت الفجوة بين كل من الصين وروسـيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى واسعة خاصة في حجم ونوع القدرة العسكرية والتكنولوجيـا بعامة وتكنولوجيا تصنيع السـلاح بخاصة، إضافة إلى تحكـم الولايات المتحدة شـبه المطلق في النظـام الاقتصادي والمالي الدولي.

(٢) ويطلق عليها بالمصطلح السياسي المعاصر «منظمات المجتمع المدني».

التظاهــر لوقف الاحتلال ولكن الاحتلال اســتمر حتــى حققت أمريكا وأوروبا ما أردا هناك، ورأينا الملايــين يتظاهــرون ويحتجــون ضد ممارســات الصهاينة في فلســطين منذ عشرات السنين، ومع هذا استمرت هذه الممارسات الصهيونية العدوانية حتى اليوم بل تصاعدت وتعمقت.

ورغــم هذه المحدودية فــي التأثير لهذه الحركات الشعبية على المستوى الكوني فإن تأثيرها بالغ القوة داخل أوروبــا الغربية وأمريكا الشــمالية، ومن هنا فيجب أن تتكـئ عليها «الهيئة الإســلامية الدولية للأقليات المسلمة» لتحقيق أهدافها إنّ داخل الغرب وإنّ علــى المســتوى الكوني، لأن محدوديــة التأثير الكونــي لا تعني الاســتغناء عنه، أما من جهة الحكومات في أوروبا وأمريكا الشمالية فــإن اســتخدام القوانــين والمواثيــق وكل الفرص التي تتيحهــا البيئــة السياســية والقانونيــة فــي داخل هذه الــدول لتحقيــق أهــداف وإســتراتيجيات «الهيئــة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة» هو أمر مهم ونافع[1]، وله تكتيكات متعددة سنشير إليها في السطور التالية.

وبالنسبة لهذه القوى غير الحكومية وكذا القوى الحكومية، فإنــه يمكن تمييز الاتجاهــات التالية فيها كلها لأنها كلها منبثقة من مجتمع واحد:

– قوى وأشــخاص يحبون إقامــة العدل وإغاثة وحمايــة الضعيف ورفع الظلــم وهذا موقف ثابت لهم إزاء المسلمين وغير المسلمين.

– قوى وأشخاص قريبون من مفاهيم الإسلام ولو وجد أحدهم دعوة بأساليب مناسبة يفهمها لأسلم.

– قوى وأشــخاص يهمهم رفع الظلم في بلدهم ولا يهمهــم رفعه إذا كان خــارج بلدانهم، وخاصة إن وقع على المســلمين، لكن الواحــد منهم عاقل، فيدعــو لسياســة عاقلــة تقلل الصدام مع الإســلام والمسلمين.

الاهتمام بالعقول المســلمة المتميــزة التــي تعيش ضمن الأقليات المسلمة للمحافظة علــى اســتمرار ارتباطهــا بعقيدتهــا وتعاليــم دينهــا وثقافة أمتها المسلمة.

– قوى وأشخاص معادون للإســلام والمســلمين بروية وتمهــل، أي يقبلون الصدام مــع الإســلام والمســلمين لكنهم لا يحرصون على هذا الصدام ولا يستعجلونه.

– قوى وأشــخاص معادون بحمق وحقد وغل لكل ما هو إسلامي[2].

فهم ليســوا ســواء من حيث النســق والســلوك السياســي[3]، وعليــه يجب أن تكون إســتراتيجية «الهيئة الإســلامية الدولية للأقليات المســلمة في

---

(١) اســتخدام الفرص المتاحة لحماية الدعوة في الواقع غير الإســلامي (والتــي مرجعها لقوانين أو تقاليد عادلة أو مباحة) هو أمر مشــروع شــرعًا اتباعًا لهدي النبي محمد ﷺ مثلما دخل النبي والصحابة في جوار (حماية) كفار كالمطعم بن عدي وغيره وكذا هجرتي الحبشة ولم يكن النجاشي مسلمًا وقتها، فهذا كله من استخدام الفرص المتاحة ما دامت تستند إلى أمر مباح أو ترتكز على إقامة العدل والفضيلة، كما يدعم الإســلام نظم العدل والفضيلة الموجودة بمجتمع غير المسلمين مثل قول النبي ﷺ: «شــهدت غلامًا مــع عمومتي حلف المطيبين فما يسرني أن لي حمر النعم وأني أنكثه»، رواه أحمد والحاكم وغيرهما وصححه الألباني، انظر صحيــح الجامع الصغير حديث رقم ٣٧١٧. وهــو الحلف المشــهور في كتب الســيرة أنه عقد فــي الجاهلية بمكة لنصرة المظلوم ورد حقوقه.

(٢) للاطلاع على تحليل دقيق ومركز عن كراهية الغرب للإســلام ورعب الغرب من الإســلام والعمل على تشــويهه. انظر حامد ربيع، الإسلام والقوى الدولية، ص ٧–١١، ط الموقف العربي، أولى القاهرة ١٩٨١.

(٣) ســيجد القارئ تأصيلًا شرعيًّا لهذا التقســيم في: عبد المنعم منيب، خريطة الصراع السياســي في منظور التحليل إسلاميًّا، على الرابط التالي: http://bit.ly/36DMaee.

الأهداف الإستراتيجية للهيئة الإسلامية للأقليات المسلمة:

١ **الحفاظ** على وجود الأقليات الإسلامية.

٢ **حضانة** الداخلين الجدد في الإسلام .

٣ **استقبال** المسلمين الوافدين أو المهاجرين الجدد ومساندتهم.

٤ **المساعدة** في أن يكون للمسلمين تجمعاتهم الخاصة في المدن الموجودين فيها

٥ **المساعدة** في أن يكون للأقليات المسلمة علماؤها وشيوخه.

٦ **الاهتمام** بالعقول المسلمة المتميزة التي تعيش ضمن الأقليات.

العالم» هي التعامل مع كل فئة منهم بما يناسب توجهها وسلوكها لتحقيق الأهداف، والضغط بمحبي العدل والعقلاء منهم على القوى الأخرى شديدة العداوة لتطويق عداوتها قدر الإمكان، وذلك إنما يتحقق عبر الأساليب (التكتيكات) والأدوات الموضحة في السطور التالية.

تكتيكات تحقيق الإستراتيجية:

إن أهم الأساليب (التكتيكات) التي ينبغي أن ترتكز عليها الأقليات المسلمة في تحقيق أهدافها هو الارتكاز على ما تتيحه البيئة المحلية والإقليمية والدولية من تقاليد وقوانين، لأن الكثير من الدول تتيح قوانينها وتقاليدها الكثير من الفرص في مجال حقوق الإنسان والحريات والحقوق المدنيةRights for Civil[1] والحقوق الاجتماعية والاقتصادية[2]، وهذا يقتضي جملة من الأساليب والأدوات تعمل مجتمعة ومنسجمة مع بعضها بعضًا، ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

---

(١) الحقوق المدنية والسياسية هي فئة من الحقوق التي تحمي حرية الأفراد من التعدي من قبل الحكومات والمنظمات الاجتماعية والأفراد، والتي تضمن قدرة الفرد على المشاركة في الحياة المدنية والسياسية دون تمييز أو اضطهاد، وتشمل الحماية ضد التمييز على أساس العرق=

=أو الجنس أو الأصل الوطني أو اللون أو العرق أو الدين، أو الإعاقة؛ والحقوق الفردية مثل الخصوصية، وحرية الفكر والضمير والكلام والتعبير والدين والصحافة والتجمع والتنقل والاحتجاج السلمي، والحق في محاكمة عادلة إذا كان يشتبه في وقوع جريمة، والحق في الحرية الشخصية، والحق في الحماية المتساوية، وتجسدت هذه الحقوق على المستوى العالمي ونالت مكانة مرموقة في القانون الدولي لأول مرة في البنود ٣ و٢١ من الإعلان العالميِّ لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ وبعدها في ١٩٦٦ في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنيَّة والسياسيَّة، ثم تجسدت في أوروبا عام ١٩٥٣ في الاتفاقية الأوروبيَّة لحقوق الإنسان. (راجع على سبيل المثال لا الحصر
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/human-rights)

(٢) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتضمن الحقوق في الغذاء الكافي، وفي السكن اللائق، وفي التعليم، وفي الصحة، وفي الضمان الاجتماعي، وفي المشاركة في الحياة الثقافية، وفي الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، وفي العمل. (راجع على سبيل المثال لا الحصر
https://www.ohchr.org/AR/Issues/ESCR/Pages/ESCRIndex.aspx
(وراجع النص الكامل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الرابط التالي:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/b002.html

- **الأسلوب الحقوقي المدني:** وعبر هذا الأسلوب ستتوسل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» بالمنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف موقفًا منصفًا من المسلمين ولا تتخذ موقفًا معاديًا ضد الإسلام أو المسلمين.

- **الأسلوب القضائي:** وفي هذا الأسلوب ستتوسل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» بالتعاقد مع شركات محاماة واستشارات قانونية قوية في الزمان والمكان المناسب لانتزاع حقوق الأقليات المسلمة عبر ساحات القضاء المناسبة لتحقيق الأهداف.

- **الأسلوب الإعلامي:** ويأتي عبر التوسل بإدارة أو دعم وسائل إعلام محلية وإقليمية ودولية تدعم حقوق وقضايا وهموم الأقليات المسلمة بأسلوب احترافي راقٍ ومناسب للطبيعة النفسية والفكرية والعقلية للجمهور المخاطب، والذي لا بد أن يكون المستهدف منه صنع وتوجيه رأي عام يؤثر في صانع القرار لخدمة قضايا وهموم وحقوق الأقليات المسلمة، وينبغي أن تشمل وسائل الإعلام هذه الإعلام التقليدي كالقنوات التليفزيونية بجانب الإعلام الجديد كمواقع الإنترنت والسوشيال ميديا والتطبيقات على التليفون الذكي[١].

- أسلوب العلاقات العامة: والعلاقات العامة هي «محاولة كسب تأييد الرأي العام بالنسبة لنشاط أو قضية أو حركة أو مؤسسة، وذلك عن طريق الإعلام والإقناع واستخدام الأفكار والمعلومات عبر كل وسائل الاتصال المتاحة، ومما ترتكز عليه لتحقيق أهدافها التوفيق بين سياسات وأعمال المنظمة ومصلحة الجمهور المستهدف»[٢]، والجمهور المستهدف هو «أي مجموعة من الأفراد لها تأثير حقيقي أو محتمل في قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ولذلك تولي العلاقات العامة اهتمامًا كبيرًا للجماهير الذين لهم ارتباط أو مصلحة أو جدوى للمنظمة»[٣].

ومن هنا فإن «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» لا بد أن تستخدم هذا الأسلوب بفاعلية مناسبة وعلى نطاق واسع وبالتكامل والتزامن مع كل الأساليب الأخرى المذكورة هنا، مع ملاحظة أن أسلوب العلاقات العامة سيشمل الوظائف الآتية:

- تحقيق الشهرة والانتشار بما يحقق أهداف «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات».
- تزويد وسائل الإعلام بالمعلومات المهمة عن الأقليات المسلمة وعن حقيقة الإسلام.
- بناء علاقات إيجابية بين الهيئة والمجتمع المحلي والدولي.
- مراقبة اتجاهات الجمهور إزاء الإسلام والمسلمين لبناء خطط التحرك المناسبة.

---

(١) أحد أبرز ركائز التأثير البالغ للصهيونية العالمية على سياسات الدول العظمى وعلى الرأي العام فيها هو الهيمنة على الإعلام في هذه الدول لا سيما وأن إعلامها ذو طبيعة تأثير دولية، «يقول الكاتب والمعلق السياسي البريطاني David Icke: «كما هو الحال في أمريكا، يحكم اليهود قبضتهم بشكل تقريبي على كل وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة في بريطانيا، وبالتالي يمكنهم التحكم في تشكيل الرأي العام وسياسة الحكومة ببساطة عن طريق اختيار أي أخبار يرغبون في نشرها، وبأي طريقة، وبهذه الطريقة، نجحوا تقريبًا في تشويه صورة أي معارضة لهذه السياسات»، وقدم David Icke قائمة طويلة بأسماء مؤسسات إعلامية بريطانية يقول إنها تخضع لسيطرة رأس المال والإدارات اليهودية» أ.هـ. ومن ضمن القائمة التي ذكرتها صحيفة التايمز البريطانية وكل الإصدارات= المنبثقة عنها مثل الصنداي تايمز وغيرها وكذا قناة سكاي نيوز وصحيفة التليجراف والصن وغيرها كثير، راجع د. نواف التميمي، اللوبي الصهيوني في بريطانيا: النشأة والنشاط، د.ن، د.ت، ص ١٥ وما بعدها. وذكر أن روبرت مردوخ الملياردير الموالي للصهيونية يملك ٤٠٪ من إعلام بريطانيا ويملك (٨٠٠) مؤسسة إعلامية كبرى في بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا و(٥٢) دولة أخرى.

(٢) انظر ريا قحطان الهمداني، جماعات الضغط الإسلامية في الولايات المتحدة، ط العربي للنشر أولى، القاهرة ٢٠١١م، ص ١١١ بتصرف يسير.

(٣) انظر نفس المرجع، ص ١٠٨ بتصرف يسير.

• بناء وتوظيف العلاقات مع المشرعين ورجال القانون والمسؤولين من أجل التأثير عليهم في عمليات التشريع ووضع القوانين بما يخدم مصلحة الأقليات المسلمة.

- **الأسلوب السياسي:** ويشمل أمرين هما:

العمل عبر الانخراط في الأحزاب: حيث يمكن للأقلية المسلمة في العديد من الدول الانخراط في الأحزاب السياسية المؤثرة بشكل أو بآخر وتشكيل كتلة مؤثرة داخل الحزب للتأثير في قراراته بما يخدم أهداف وقضايا الأقليات المسلمة المحلية أو الإقليمية أو الدولية بحسب أولويات الإسلام والمسلمين في هذا المكان والزمان، كما يمكن المساومة بالكتلة التصويتية للأقلية المسلمة لتحقيق هذه الأهداف سواء بالتصويت الداخلي داخل المؤتمر العام للحزب أو التصويت الانتخابي المحلي أو الرئاسي أو البرلماني.

العمل كجماعة ضغط أو لوبي: من المهم أن تعتمد «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة» ضمن أساليب عملها على أساليب جماعات الضغط لتحقيق أهدافها[١]، وجماعات الضغط «Lobbies» هي منظمات تعمل لتحقيق أهداف محددة ولها مصالح سياسية وبعضها قد يكون جماعات مبادئ، ولكن الأغلبية منها هي جماعات مصالح ولها صفة الدوام[٢]، فهي تعمل من أجل تحقيق أهداف أو مصالح مشتركة في إطار قانوني، فتضغط على السلطة للوصول لأهدافها دون تولي المسؤولية المباشرة، وذلك عبر التأثير على مصدر القرارات التي تتوزع على السلطتين التشريعية والتنفيذية الحاكمة[٣]، ويمكن تلخيص أساليب جماعات الضغط في الآتي[٤]:

• الاتصال بالحكومات.

• التأثير في النواب.

• المفاوضات لتحقيق الأهداف بشكل رسمي أو غير رسمي.

• تعبئة الرأي العام.

• التهديد: وعادة يرتبط بالتصويت لصالح جهة سياسة ما أو ضد جهة أخرى أو سحب الثقة أو المقاطعة أو غير ذلك من سبل التهديد السياسي المقنن.

- **الإغاثة والمساندة الإنسانية:** تعدُّ أعمال الإغاثة والمساندة الإنسانية أحد أبرز أساليب العلاقات العامة ولكننا أفردناها بالذكر لما لها من تأثير إيجابي كبير في المجتمع وفي الصورة الذهنية التي ترتسم في ذاكرة الشعوب حول الجهة

---

(١) أشهر لوبي لدى القراء العرب هو اللوبي الصهيوني، وتوجد كتب كثيرة وتقارير وأبحاث عن مدى سطوة هذا اللوبي في العالم كله خاصة في أوروبا وأمريكا راجع علي سبيل المثال لا الحصر التالي: عرض كتاب «اللوبي الصهيوني والرأي العام في بريطانيا: النفوذ والتأثير نواف التميمي» على الرابط: http://bit.ly/36F4TWN
وتقرير مفيد بعنوان «كيف أحكم اللوبي الصهيوني قبضته على الاتحاد الأوروبي؟» على الرابط
http://bit.ly/2Cka8o9
ومفيد أيضًا: «صراع "اللوبيات" في أمريكا.. مقارنة بين اللوبي الإسرائيلي والإيراني واللوبيات العربية» على الرابط
http://bit.ly/2KcTTXh
والأمر ليس مسكوتًا عنه في الإعلام الغربي وتوجد العديد من الكتابات عنه إن تقارير صحفية مثل تقرير شبكة CNN الأمريكية على الرابط
https://cnn.it/2CwMM7u
أو الكتب الموسعة، ومن أمثلة الكتب كتاب جايمس بتراس «سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة» ترجمة حسان البستاني، ط الدار العربية للعلوم ناشرون، أولى، بيروت ٢٠٠٧م.

(٢) انظر د. بطرس بطرس غالي ود. محمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، ط مكتبة الأنجلو المصرية، ط السادسة، القاهرة ١٩٨٢م، ص ٢٨٤.

(٣) انظر: أحمد عمرو، جماعات الضغط السياسي لدى الإسلاميين.. تفعيل الدور وتقييم الممارسة، ص ٣٣٩، في التقرير الإستراتيجي لمجلة البيان، التقرير العاشر، إصدار وإعداد مجلة البيان، ط الرياض ٢٠١٣م.

(٤) أحمد عمرو، نفس المرجع، ص ٣٤١-٣٤٢ باختصار وتصرف.

التي تمارس العمل الإغاثي والإنساني[1]، كما أن هذا الأسلوب لن يستخدم فقط إزاء غير المسلمين لحيازة نفوذ وتأثير يخدم مصالح الأقليات المسلمة فقط، ولكنه أيضًا سوف يتوجه للأقليات المسلمة نفسها إنْ لإغاثة ومساندة الأقلية المسلمة التي تتعرض لكارثة وإنْ لاضطهاد كما هو الحال في الهند أو الصين أو تايلاند ونحوها- أو لتقديم المساندة الاجتماعية والتعليمية والصحية لفقراء الأقلية المسلمة في أي بلد.

ولذلك فإن هذا الأسلوب يجب أن يأخذ حيزًا مهمًا ضمن تكتيكات «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات» لتحقيق أهدافها بشكل عام.

- **التعليم والتطوير المجتمعي:** ونقصد به تقديم الدعم التعليمي والنفسي والتربوي للارتقاء بالمجتمع، وهذا الأسلوب سوف تستخدمه «الهيئة» على محورين هما:

• محور وجود الأقلية المسلمة أو جزء منها بحالة ضعيفة تعليميًا ومجتمعيًا كما هو الحال في عدد من دول العالم، وهنا يجب على الهيئة الارتقاء بمستواهم التعليمي والاجتماعي كي يتمكنوا من حيازة مكانة اجتماعية مناسبة ترسخ وجودهم في مجتمعهم المحلي الأوسع وتتيح لهم فرص التوظيف والحياة الكريمة، كي يصبحوا تاليًا مؤثرين وفاعلين لصالح أنفسهم والإسلام والمسلمين.

• محور وجود الأقلية المسلمة بحالة متميزة تعليميًا ومجتمعيًا إزاء المحيط المحلي الواسع غير المسلم الذي يعيشون فيه، وفي هذه الحالة فعليهم بذل جهد ووقت لمد يد العون التعليمي والنفسي والاجتماعي لمحيطهم المحلي وذلك يعد من أفضل التكتيكات لتقديم صورة إيجابية عن أنفسهم وإسلامهم لمحيطهم المحلي غير المسلم.

إن أهم الأساليب (التكتيكات) التي ينبغي أن ترتكز عليها الأقليات المسلمة في تحقيق أهدافها هو الارتكاز على ما تتيحه البيئة المحلية والإقليمية والدولية من تقاليد وقوانين

الهيكل التنظيمي:

نقترح أن تتكون جمعية تأسيسية من المسلمين المقتنعين بتشكيل «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» بكل قطر من الأقطار التي تحوي أقلية مسلمة أو على الأقل بعدد لا بأس به من هذه الأقطار، ولتبدأ هذه الخطوة بالدول التي تتيح أوضاعها السياسية والقانونية قدرًا من حرية الحركة والتنظيم للمسلمين، وتنتخب الهيئة التأسيسية ممثلين عنها لتمثيل ذلك القطر في جمعية تأسيسية دولية، وتتولى الجمعية التأسيسية الدولية انتخاب الهيكل الإداري للأمانة الدولية لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، ويشمل الهيكل أمينًا عامًا ونائبًا له وأمانة عامة لتسيير العمل بالهيئة عبر عدة أقسام، يتولى الأمين العام الإدارة العامة والإستراتيجية للهيئة، ويساعده نائبه، في حين يتولى تسيير العمل اليومي بمساعدة أعضاء الأمانة العامة وإدارة كل الأنشطة التكتيكية عبر الأقسام، كما

(١) على سبيل المثال ذكرت ريا قحطان الهمداني في المرجع السابق ذكره أن العديد من المنظمات في الولايات المتحدة اشتركت في تقديم الخدمات في مدينة فلوريدا عندما أصابها الإعصار، وتمت الاشارة في وسائل الإعلام المختلفة فقد قدمت إحدى المنظمات قروضًا للسكان دون فوائد في حين قدمت منظمات أخرى تبرعات مالية لإعادة بناء المدينة. انظر: ريا قحطان الهمداني، مرجع سبق ذكره ص ١٠٩.

تتولى الأمانة العامة التنسيق مع الفروع بمختلف الدول.

وتصبح الجمعية التأسيسية الدولية هي المرجعية التنظيمية العليا لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، فتقوم الأمانة العامة بإعداد الوثائق التنظيمية كاللائحة والقانون الداخلي وغير ذلك من التفاصيل الإدارية والفكرية والسياسية وغيرها، وتعرضها على الجمعية التأسيسية الدولية لإقرارها بالتصويت.

وبعد ذلك تنعقد الجمعيات التأسيسية القطرية لتنتخب أمانتها العامة القطرية، والتي تقوم بدورها بتشكيل الأقسام التي سيرتكز عليها العمل القطري لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم».

الشكل الإداري للأمانة الدولية والقطرية سواء، ولكن الفارق في العدد ومدى سعة العمل من قطري إلى كوني.

وهكذا يتكون الهيكل الإداري من جمعية تأسيسية وأمانة عامة ثم أقسام.

والأقسام التي نقترحها هي:

- القسم السياسي.
- قسم العلاقات العامة.
- قسم الشؤون القانونية للقيام بكل أشكال العمل القانوني.
- قسم حقوق الإنسان ويشمل الدفاع عن الحقوق المدنية والحريات والحقوق الاجتماعية والاقتصادية.
- قسم الإعلام.
- قسم الشؤون المالية.
- قسم الإغاثة والمساندة الإنسانية والاجتماعية.
- قسم التعليم والتطوير المجتمعي.

يمكن للأقلية المسلمة في العديد من الدول الانخراط في الأحزاب السياسية المؤثرة بشكل أو بآخر وتشكيل كتلة مؤثرة داخل الحزب للتأثير في قراراته بما يخدم أهداف وقضايا الأقليات المسلمة

التمويل اللازم للهيئة المقترحة:

سوف يعتمد التمويل في البداية حول التبرعات كمرحلة أولى عبر الهيئة التأسيسية وعبر علاقات الهيئة التأسيسية، لكن في المرحلة التالية سيكون من الحكمة تحديد اشتراكات محددة تجمع من الأعضاء على المستوى المحلي بجانب ندب الأعضاء للتبرع أيضًا، وينفق منها جزء محليًّا، في حين يورد الفائض للمركز العام لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة» لينضم للميزانية العامة للهيئة.

وفي المرحلة الثالثة ينبغي أن تسعى الهيئة لتكوين موارد طبيعية لها عبر أمرين:

- تحصيل قدر مناسب من الرسوم على بعض الخدمات بما لا يخل بأهداف وتكتيكات عمل الهيئة.
- تكوين وقفية تستثمر في وعاء استثماري مناسب للإنفاق من ربحها على ميزانية وأنشطة الهيئة، كما يندب على نطاق واسع للتبرع لتمويل عملية تكوين مثل هذه الوقفية التي تكفل للهيئة استقلالها وديمومتها.

الخاتمة:

أوضحت الدراسة أهمية تكوين هيئة دولية مؤسسية لرعاية وحماية الأقليات المسلمة في العالم، لا سيما وأن العالم يشهد تنامي تأثير فواعل غير حكومية مثل المنظمات والشركات، ثم شرحت الدراسة فلسفة تكوين هذه الهيئة فبينت أن العقل والشرع يوجبان تكوين هذه الهيئة، وساقت عددًا من الأدلة العقلية والشرعية على ذلك.

وحددت الدراسة ماهية القاعدة الاجتماعية لـ«الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم»، وبينت أن طبيعة هذه القاعدة تقتضي أن تتبنى هذه الهيئة توجهًا فكريًا يسمح باستيعاب الآراء الإسلامية المتعددة في شتى المجالات مهما كان تنوعها، وتحويل كل الخلافات في الرأي الفقهي أو السياسي أو الإداري إلى تنوع مقبول يثري التجربة في إطار من الوحدة الإسلامية الشاملة عبر آلية الشورى بمفهومها الإسلامي والتحلي بأدب الخلاف في الإسلام.

ونبهت الدراسة إلى أهمية ارتكاز هذه الهيئة على الاجتهاد الفقهي المرتكز على دليلي المصالح المرسلة وسد الذرائع المفضيين إلى تقدير المآل في كل الوقائع وأحكامها، وكذا الارتكاز على عدد من القواعد الفقهية الجامعة المهمة التي تشتد الحاجة إليها في السياسة الشرعية والإدارة والاقتصاد.

وحددت الدراسة أهداف «الهيئة الإسلامية الدولية للأقليات المسلمة في العالم» وإستراتيجيتها، ثم عرجت على شرح تكتيكات تحقيق هذه الأهداف والإستراتيجية.

وبعد هذا حددت الدراسة هيكلًا إداريًا مقترحًا، وختمت بتصور مختصر عن كيفية تمويل هذه الهيئة.